

«تنفيذي الشارقة» يطلع على تقرير «معرض الشارقة الدولي للكتاب»













الشارقة:

«الخليج»

ترأس سموّ الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي، ولي العهد نائب حاكم الشارقة، رئيس المجلس التنفيذي، صباح الثلاثاء، بحضور سموّ الشيخ سلطان بن أحمد بن سلطان القاسمي، نائب حاكم الشارقة نائب رئيس المجلس، اجتماع المجلس الذي عقد في مكتب سموّ الحاكم. وناقش المجلس، ضمن خطته المستمرة في وضع السياسات العامة للإمارة والعمل على تنفيذها مع الدوائر والهيئات

الحكومية، وفي العمل على تطوير العمل الحكومي وتقديم أفضل الخدمات والمبادرات، عدداً من الموضوعات المهمة المعنية بتطوير مختلف القطاعات والأنظمة.

واطلع المجلس، على تقرير «معرض الشارقة الدولي للكتاب» في الدورة 41 الذي حافظ خلالها على صدارة العالم في بيع وشراء حقوق النشر. وتضمن التقرير استعدادات المعرض، بدءاً من المشاركات الخارجية في المعارض العالمية للكتب التي شملت 28 دولة، لتعزيز العلاقات الثقافية، ودعوة مختلف الدور والمثقفين للمشاركة في المعرض، وتشكيل اللجان وفرق العمل في كل المجالات والاختصاصات.

وضم التقرير مختلف المشاركات في المعرض من دور للنشر ومؤسسات علمية وثقافية وأدبية، بلغت 2213 تمثل 95 دولة، منها 10 دول تشارك للمرة الأولى. كما شمل التقرير أعداد الفعاليات والعروض المتنوعة التي تشمل كل الفئات العمرية والمستويات الثقافية والاجتماعية.

وتضمن التقرير أهم الفعاليات التي تقام بالتزامن مع المعرض، مثل «مؤتمر الناشرين»، و«البرنامج التدريبي للناشرين العرب»، و«قمة المكتبات الوطنية»، و«مؤتمر الشارقة الدولي للمكتبات».

وأثنى المجلس على المستوى الكبير الذي وصل إليه المعرض، بتوجيهات ودعم من صاحب السموّ الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وجهود فرق العمل، والمختصين بقطاع الثقافة في الإمارة.

واطلع المجلس على تقرير أداء الموازنة العامة، ومخرجات الأنشطة للربع الثاني من عام 2022، والذي تضمن مختلف المؤشرات الرئيسية في قياس الأداء المالي للدوائر والهيئات الحكومية في إمارة الشارقة.

وشمل التقرير بيان مقارنة المصروفات والإيرادات الفعلية للجهات الحكومية والمستقلة، ونسب الصرف الفعلي في قطاعات الإدارة الحكومية، والبنية التحتية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

واطلع المجلس على ملاحظات المجلس الاستشاري، عن مشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الشارقة للتعليم، ووجهه باستكمال الدورة التشريعية لمشروع القانون.